

# اقتبار اثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS على القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية من منظور نوعي وقيمي

م.د. عبد الرضا لطيف جاسم\*\*  
م.د. ابتهاج إسماعيل يعقوب\*  
المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة القوائم المالية السنوية في القطاع المصرفي الخاص المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بعد التحول من الممارسات المحاسبية على وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين إلى الممارسات المحاسبية على وفق معايير التقارير المالية الدولية وبناءً على التعليمات الملزمة الصادرة من لدن البنك المركزي العراقي العدد (12-9 في 2016\1\4) ، وبحكم كون النشاط المصرفي نشاط يتسم بالدولية وأن المصارف المرخصة المتعاملة مع المصارف الخاصة العراقية تطلب البيانات المالية الختامية معدة وفقاً لمعايير الإفصاح الدولية ، واختبار أثر التحول للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في قوائمها المالية فضلاً عن قيمة المصارف المختارة كعينة للبحث خلال فترات مالية مختلفة تمثلت بالأعوام (2015-2016) وهي تمثل فترة التحول والفترات المالية (2008-2010) والتي تمثل فترات ما قبل التحول .  
ومن خلال توظيف النماذج الرياضية والأساليب الإحصائية الملائمة لتحقيق الهدف ومنها مقياس (Francis etal,2006) لجودة المعلومة المحاسبية ومقياس (Tobin's Q) لقياس قيمة المصارف ليخرج البحث بالعديد من الاستنتاجات من أبرزها أن التحول إلى معايير (IFRS) يفسر علاقة الارتباط الإحصائية المعنوية الموجبة مع الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية ممثلة بانخفاض المستحقات غير الطبيعية فضلاً عن التأثير الإيجابي على قيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال ما أظهرته نتائج الدراسة من زيادة قيمة (Tobin's Q) . ونورد أهم التوصيات التي خرج بها البحث بأن على الجهات المسؤولة عن مهنة المحاسبة بكافة أشكالها ومسمياتها إلى السعي الحثيث نحو تحول كافة القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية نحو تبني وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية .  
الكلمات المفتاحية : التقارير المالية الدولية (IFRS) ، (Tobin's Q) ، الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.

## Abstract

The study aims to study the annual financial statements in the private banking sector listed in the Iraqi market for securities after the transition from accounting practices in accordance with the unified accounting system for banks and insurance companies to accounting practices in accordance with International Financial Reporting Standards and in accordance with the binding instructions issued by the Central Bank of Iraq No. (12-9 on 4/1/2016). As banking activity is an international activity and correspondent banks dealing with Iraqi private banks request final financial statements prepared in accordance with international disclosure standards, The private shelf listed in the Iraqi Stock Exchange on the qualitative characteristics of the accounting information contained in its financial statements as well as the value of selected banks as a sample for research during different financial periods

\* الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد .

\*\* الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد .

مقبول للنشر بتاريخ 2018/2/28

represented by the years 2015-2016, representing the transition period and financial periods (2008-2010) the shift.

And the use of mathematical models and statistical methods to achieve the objective, including Francis etal (2006) for the quality of accounting information and the measurement of Tobin's Q to measure the value of banks. The study draws many conclusions, most notably that the transition to IFRS explains the relationship of positive statistical correlation with The qualitative characteristics of the accounting information represented by the decrease in non-natural receivables as well as the positive impact on the value of banks listed in the Iraqi market for securities through the results of the study showed an increase in the value of (Tobin's Q). The most important recommendations of the research that the parties responsible for the accounting profession in all its forms and names to strive for the transformation of all sectors listed in the Iraqi market for securities towards the adoption and application of international financial reporting standards.

## المقدمة

برز الاهتمام بمعايير التقارير المالية الدولية بشكل واضح وجلي في العقود الأخيرة لأسباب عدة تكاد أن تكون من أبرزها ازدياد المعاملات التجارية بين الشركات في مختلف بقاع العالم وازدياد الاستثمارات بين دول العالم والحصول على رؤوس الأموال بحاجة إلى معلومات مرتكزة على لغة محاسبية موحدة مشتركة ما بين الدول بدلاً من اللغة المحاسبية التي تركز على المحلية المتباينة بين الدول وعلى وفق ذلك برزت المسوغات المنطقية لولادة معايير محاسبة تركز على مجموعة واحدة من الممارسات المحاسبية والقابلية للفهم والمقارنة وقابلة على توليد معلومة محاسبية ذات جودة لمساعدة المستفيدين في صنع القرارات المختلفة وبناءً على ما وجدته العديد من دول العالم في منافع متأتية من تبني وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية ، فقد ازدادت وبشكل مضطرب عدد البلدان التي طبقتها إلى ما يزيد عن (150) دولة لعام (2016) . وفي البيئة العراقية الواعدة التغيير والتي تصبوا نحو الانفتاح على الدولية فإن أحد أهم الخطوات كان أخذ التدابير اللازمة للانتقال باللغة المحاسبية من المحلية المستندة على النظام المحاسبي الموحد إلى لغة معايير المحاسبة الدولية ولاسيما في قطاع مهم من القطاعات التي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الإا وهو قطاع المصارف وبالتحديد المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مع الأخذ بعين الاعتبار المنافع المتأتية من التطبيق وفي السوق من خلال اعتماد مجموعة من الأساليب والوسائل الإحصائية.

تأسيساً على ما تقدم تم تقسيم البحث إلى (4) محاور فضلاً عن المقدمة ومنهجية البحث ، إذ يتناول المحور الأول عرض لبعض من الدراسات السابقة التي أطرت متغيرات البحث (عربية وأجنبية ومحلية) والإسهامه المعرفية للبحث الحالي ، وتناول المحور الثاني مدخل إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في حين تناول المحور الثالث أثر معايير المحاسبة الدولية (IFRS) على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وقيمة الوحدة الاقتصادية أما المحور الرابع فقد تناول الجانب الإحصائي المتعلق باختبار أثر تطبيق المصارف عينة البحث لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات .

## منهجية البحث

### أولاً : مشكلة البحث وتساؤلاته

في ظل المستجدات التي طرأت على البيئة المحلية في الانتقال من المعايير والقواعد المحلية إلى معايير التقارير المالية الدولية في القطاع المصرفي ، وتنفيذ التعليمات الملزمة التي أصدرها البنك المركزي العراقي باعتباره الجهة المسؤولة عن القطاع الألف الذكر في البيئة العراقية بموجب التعليمات ذات العدد (1912 في 2016\14) ، أصدرت المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية قوائمها المالية على وفق معايير تقارير المحاسبة الدولية لعام (2016) ومن هنا تبرز التساؤلات البحثية حول الجدوى من هذا الانتقال وهل حقق الانتقال الطموح المنشود في تحسين الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية المستقاة من القوائم المالية وهل انعكس الانتقال نحو زيادة قيمة الوحدات الاقتصادية وعلى وفق ذلك تثار التساؤلات البحثية :-

- هل حقق الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية بالقطاع المصرفي العراقي إلى تحسين جودة المعلومة المحاسبية على وفق المقاييس الإحصائية .
- هل انعكس الانتقال إيجابياً على قيمة المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية.
- كيف يمكن تقييم تجربة الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية في البيئة العراقية في القطاع المصرفي بشكل خاص .

**ثانياً : أهداف البحث**

يهدف البحث إلى اختبار انعكاس الانتقال من معايير المحاسبة والقواعد المحلية المرتكزة على النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين إلى معايير التقارير المالية الدولية على متغيري نوعية المعلومة المحاسبية وقيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال الاختبار الإحصائي.

**ثالثاً : أهمية البحث**

يتبع أهمية البحث من ناحيتين :-

**1- الناحية النظرية**

يتناغم البحث الحالي مع توجهات الفكر المحاسبي المعاصر بخصوص المنافع المتأتية في الانتقال من المحلية إلى الدولية في ظل ازدياد الجدل حول انعكاس أثر الانتقال إلى معايير التقارير المحاسبية الدولية في العديد من دول العالم والخوض بغمار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بعد التغير الذي طرأ على الإطار المفاهيمي المحاسبي من جراء التقارب الدولي بين الهيئات المهنية ال(FASB) مجلس معايير المحاسبة المالية و(IASB) مجلس معايير المحاسبة الدولية على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وعلى وفق البيان المفاهيمي رقم (8) لسنة (2010) ، فضلاً عن بيان أثر ذلك الانتقال على القوة التفسيرية للمعلومة المحاسبية من خلال خصائصها النوعية وقيمة الوحدة الاقتصادية .

**2- أهمية البحث من الناحية العملية (التطبيقية)**

يعد البحث على حسب علم الباحثين الأول الذي قارن بين القوائم المالية الصادرة على وفق المعايير المحلية في البيئة العراقية بحكم حداثة الإلزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في البيئة الأتفة الذكر .

**رابعاً : فرضية البحث**

يرتكز البحث على فرضيتان رئيستان مفادهما :-

1. تبني معايير المالية الدولية في القطاع المصرفي يسهم في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية في القوائم المالية.
2. تبني معايير التقارير المالية الدولية في القطاع المصرفي يسهم في زيادة قيمة القطاع المصرفي .

**خامساً : حدود البحث****1- الحدود المكانية**

الجوانب البحثية تقتصر على القطاع المصرفي و بالتحديد المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بحكم أن القطاع المشار إليه قد تبني معايير التقارير المحاسبية المالية وفق تعليمات البنك المركزي العراقي ذي العدد (9\12 في 2016\1\14) .

**2- الحدود الزمانية**

أختص البحث بالسنوات (2015-2016) والتي تعد السنوات التي طبقت المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية فيها معايير التقارير المالية الدولية ومقارنتها مع السنوات (2008 - 2010) والتي لم تطبق فيها تلك المصارف المعايير بحكم عدم الإلزام في التطبيق في البيئة المصرفية العراقية وتم اختيار السنوات التي لم يتم التطبيق بها المعايير باعتبارها سنوات كان هناك استقرار نسبياً وحسب المؤشرات المعن عنها على الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية .

**المحور الأول****بعض من دراسات السابقة وإسهامه البحث الحالي**

تعد البحوث والدراسات المحاسبية التي تناولت أثر تبني وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وقيمة الوحدة الاقتصادية محط للاهتمام من قبل العديد من الباحثين على الصعيدين المحلي والدولي فقد اختبرت بعض الدراسات الأجنبية الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية عند تطبيق معايير التقارير المحاسبية الدولية لتخرج النتائج باتجاهات مختلفة (الأثر الايجابي أو الأثر السلبي) .

ومن الدراسات الأجنبية :-

### 1- (Neslihan, et.al.) عام (2002) والموسومة

**Mandatory IFRS Adoption and contractual usefulness of Accounting In Formation in Executive company station**

الزامية تبني معايير التقارير المالية الدولية والمنافع التعاقدية للمعلومة المحاسبية في التعويض التنفيذي . هدفت الدراسة إلى اختبار التقارير المالية لعينة من الشركات العاملة في دول الاتحاد الأوروبي ووفق التشريع الأوروبي الصادر عام (2002) الذي ألزم الشركات الأوروبية المسجلة في أسواق الدول التابعة للاتحاد الأوروبي بالزامية أعداد قوائمها المالية وفق معايير (IFRS) وقد لوحظ تحسن في جودة التقارير المالية من خلال دور المعلومة في الحد من إدارة الأرباح ، وأن الأرباح المعلنة في ضوء هذه المعايير تكون أكثر تعبيراً عن حقيقة أداء الشركات .

### 2- دراسة (Gassen & Shellhorn) عام (2006) والموسومة

**(Applica of International Financial Reporting standards in Germany determinants & Consequences)**

تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في ألمانيا ( المحددات والنتائج ) هدفت الدراسة إلى اختبار الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية الناتجة من القوائم المالية المعدة على وفق معايير (IFRS) في بعض الشركات الألمانية ، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي عند تطبيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية فضلاً عن دراسة :

### 3- وفي دراسة (Donna) عام (2012) والموسومة

**(( IFRS in the United States: IF, When and How ? ))**

معايير التقارير المالية الدولية في الولايات المتحدة : أذا ، متى ، كيف ؟) هدفت الدراسة إلى مناقشة الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التساؤلات البحثية الآتية:- (إذا ومتى وكيف) فالتحديات التي تواجه الانتقال تتمثل بتعدد احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات المحاسبية ذات الخصائص النوعية وتوصلت الدراسة إلى أن الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية سوف لن يحقق المنفعة المرجوة لأصحاب المصالح (المستفيدين) بحكم أن الاعتماد سيكون على حزمة واحدة من المعايير المحاسبية لتلبي احتياجاتهم . وبتجاه آخر هناك بعض الدراسات ربطت بين متغيري معايير التقارير المالية وقيمة الشركة فقد قدمت دراسة.

### 4- (Clark) عام (2014) والموسومة

**Accounting Standards Harmonization and Financial Statement comparability. Evidence from Transnational Transfer)**

تناغم معايير المحاسبة والتقارير المالية المقارنة : ادلة من الانتقال عبر الوطنية قدمت الدراسة تساؤلات بحثية إذ كان تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يعزز إمكانية مقارنة المعلومات المالية بين شركات الدول التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وبشكل اختياري (طوعي) ، حيث شملت عينة الدراسة على (26349) شركة وللفترة ما بين الأعوام (2001-2008) وخرجت الدراسة بأن الشركات التي طبقت معايير التقارير المالية الدولية وبشكل إلزامي كان هناك تحسن واضح في عائد أسهمها وارتفاع مستوى أدائها على عكس الشركات التي تبنت المعايير وبشكل اختياري (طوعي) فلم تشهد تحسن واضح في أسعار عوائد الأسهم .

وشهدت الساحة البحثية العربية اهتماماً متزايداً بالدراسات التي تبحث بغمار أثر تبني معايير التقارير المالية على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وقيمة الشركة ففي

1- دراسة (المطيري) عام (2011) الموسومة (الأثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في الكويت) .

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأثار المتوقعة لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على استقرار السوق المالي في الكويت من وجهة نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين ، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر لتطبيق المعايير الأتفة الذكر على استقرار السوق المالي من خلال توافر المعلومة المحاسبية القابلة للمقارنة . وفي دراسة

2. مليجي عام (2014) الموسومة (أثر التحول إلى معايير التقارير الدولية على قيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية)

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية على قيمة الشركات المسجلة من ناحية وتحليل انعكاس ذلك على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية من ناحية أخرى وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية له تأثير إيجابي على قيمة الشركات المسجلة فضلاً عن تأثيرها

على قرارات المستثمرين وتوجهاتهم المستقبلية حيث تعطي إشارة إيجابية للمستثمرين عن الأداء المالي للشركة .

ومحلياً تمحورت الدراسات في البيئة العراقية ( وفيما يخص قطاع المصارف حصراً) على تطوير النظام المحاسبي الموحد للمصارف أو إعادة هندسة ليتلاءم مع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية بحكم هيمنة الأدلة ومعايير المحاسبة المحلية على الممارسات المحاسبية عند أعداد القوائم المالية كدراسة (أحمد ومحمود ، 2009) و(حمدان وفرحان ، 2014) و (التميمي ، 2009) ان تجربة العراق وبالأخص قطاع المصارف تجربة فتيحة لا يتجاوز عمرها العامين في تبني المعايير المحاسبية الدولية وعلى وفق التعليمات الصادر من لدن البنك المركزي العراقي رقم (9012 في 2016/1/4) إذ سمحت المصارف العراقية التطبيق الاختياري لمعايير لتقارير المالية الدولية في عام (2015) والتطبيق الإلزامي في عام (2016) .

مما سبق يمكن إيجاد موقع للبحث الحالي من بين الدراسات السابقة إذ تبرز أسهامته المعرفية في أنه تطرق إلى اختبار جودة المعلومة المحاسبية وقيمة المصارف الخاصة عند تبني معايير التقارير المالية الدولية في البيئة العراقية مقارنة بالفترات المالية التي سبقت فترات التبني والتطبيق .

## المحور الثاني

### مدخل إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)

#### أولاً : معايير التقارير المالية الدولية مدخل تعريفي

تعد معايير التقارير المالية الدولية International Financial Accounting Reporting Standards (IFRS) هي لغة المحاسبة التي يمكن التواصل من خلالها بحكم عولمة أسواق رؤوس الأموال والاقتصاد والافتتاح الاقتصادي العالمي ، وان استقرار تطور المحاسبة بكافة مراحلها يمكن تفسيره بالتطورات التي طرأت في بيئة العمال والحاجة الملحة إلى معايير محاسبة مشتركة دولياً لتتناغم مع فكرة التكامل الاقتصادي والأسواق المالية العالمية لتتوج فكرة بإنشاء لجنة IAS ثم تلاها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وأخيراً مجلس معايير التقارير المالية الدولية IFRS (Claude,2005:5)

وان الهدف من إصدار المعيار المحاسبي هو تقليل الاجتهاد والأحكام الشخصية بمسألة مهنية لتقليل حالات الاختلاف في الممارسة المحاسبية لنفس الظروف المتشابهة التي تعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني وتحديد طبيعته (IASC,2001:28) ، وان مشروع التقارب الدولي بين معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) وبين معايير المحاسبة الدولية (IASs) يمكن إن يوطر الأسباب الجوهرية لولادته هي أوجه القصور والضعف الذي برز في المعايير المستندة إلى القواعد نظراً لكونها تعتمد وبشكل كبير على الكثير من القواعد المفصلة والمحددة بدقة والتي يمكن استعمالها وبشكل غير صحيح في التطبيق فضلاً عن التعقيد والغموض ولاحتوائها على العديد من الاستثناءات التي تقوم عليها المعايير ، أن مشروع التقارب الدولي الذي اقترحه مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) هو المشروع الذي حشد الجهود للحد من الاختلافات الجذرية بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الإقليمية والمحلية لأعداد التقارير المالية لغرض الوصول إلى مجموعة معايير المحاسبة ذات الجودة لتعزيز المقارنة بين القوائم المالية في مختلف دول العالم ( Topazio,2008:3).

أن تبني المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية يعني أن تحل محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية في البلد المتبني كأساس لأعداد وعرض البيانات المالية للشركات المدرجة في الأسواق المالية للبلد المعني ، فالإتحاد الأوروبي مثلاً أصدر تشريعاً أصبح نافذ المفعول عام (2005) وإلزامية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية للإتحاد الأوروبي فضلاً عن الشركات المتعاملة مع الإتحاد الأوروبي كما سمحت اللوائح للمؤسسات المالية لبعض الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تبني المعايير كحد أقصى لعام (2007) وبشروط محدودة ، فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شجعت على تطبيقها وقبولها كمعايير بديلة عن معايير المحاسبة الأمريكية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) و بحدود عام (2011) (شنوف ، 2008 ، 12) .

كما توجهت العديد من الدول المتقدمة مثل كندا واليابان على تبني معايير التقارير المالية الدولية وتطبيقاتها لتجاوز الاختلافات في قواعد وأسس المعالجات المحاسبية ولزيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المعدة وفقاً لها (الجعارات ، 2008 ، 22-23) .

وفي العراق باعتباره من الدول التي تبنت معايير التقارير المالية الدولية حديثاً ، حيث قام البنك المركزي العراقي باعتباره الجهة المنظمة والمسؤولة عن عمل القطاع المصرفي بإصدار تعليماته ذات العدد (9/ 12 في 2016/1/4) بإلزام المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتبني وتطبيق معايير التقارير المالية في تقاريرها المالية لعام (2016).

مما سبق يتضح أن معايير التقارير المالية الدولية شكلاً ومضموناً ومحتوى هي ضوابط ومقاييس مقبولة ومعترف بها على نطاق واسع وترتكز في إصدارها على أسس موضوعية وأطر متكاملة لتتلاقى القبول ، وأن ما يميزها هو أنها تطور وتفتح وتحدث وتستحدث باستمرار أي أن صفة التجديد ترافقها .

وفي هذا السياق وفي سنة (2002) توصل كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى تفاهم مشترك من أجل إصدار مجموعة واحدة من المعايير ذات الجودة العالية وبالإمكان استعمالها على صعيد دول العالم وعلى وفق ذلك قاما بإصدار بيان عام (2008) بعنوان (أطار مفاهيمي محسن (مطور) للتقرير المالي.

### ((An Improved Conceptual Framework For Financial – Reporting ))

حيث حدد الإطار المفاهيمي للخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية (Kesio, 2009 , 123) .

ثانياً : الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والعلاقة مع معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) (\*)

يرتبي ( Moonitz ) أن المعلومات الكمية تساعد على صنع القرارات الاقتصادية العقلانية أي الاختيار بين البدائل مما يؤدي إلى ربط التصرفات والسلوكيات بالنتائج بشكل صحيح (العبد الله ، 2000 ، 69) وأن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مفهوم غير متفق عليه ولا يمكن إعطاء تعريف واضح وصريح له بحكم ارتباطه بتفسيرات متباينة في أفكار مستعملها (Verleum , et.al ., 2011,22) ، وأنها معيار يمكن من خلاله الحكم (من قبل المستفيدين) على مدى تحقيق المعلومة المحاسبية لأهدافها كما يمكن استعمالها للمفاضلة بين لأساليب المحاسبية لغرض قياس القوائم والإفصاح عنها وأن اقتراح الخصائص النوعية بالمعلومة المحاسبية يعني أن تتوافر فيها معيار المنفعة أي قدرة المعلومات على تلبية احتياجات صانعي القرار (الكسب ، 2004 ، 53) ، والبعض ذهب باتجاه آخر إذ ربط بين الأساس الذي أعدت على وفقه المعلومة ليتم الحكم على خصائصها النوعية فقد أشارت دراسة (Jara et.al.) إلى أن جودة المعلومة المحاسبية تختلف باختلاف جودة المعايير المحاسبية المطبقة فقد تقلل معايير التقارير المالية الدولية من ممارسة الإدارة لإدارة الأرباح وعدم التماثل المصاحب للمعلومة بشكل أكثر وضوح لو استعملت المعايير المحاسبية ( Jara et.al., 2011,33) .

وقد أسهمت الهيئات المحاسبية في تأطير الخصائص الرئيسية والمعززة لنوعية المعلومة المحاسبية من خلال البيان رقم (8) عام (2010) بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وإجراء بعض التعديلات على البيان رقم (2) لسنة (1982) الصادر من لدن (FASB) وبالعنوان ذاته وقسمت الخصائص إلى مجموعتين أساسيتين تمثلت (بالخصائص الرئيسية والمعززة) حيث تشمل الخصائص الأساسية خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق في حين تمثل الخصائص المعززة للخصائص الرئيسية أربع خصائص وهي القابلية للمقارنة والقابلية للتحقق والوقت المناسب والقابلية للفهم .

فالمعلومة الملائمة هي التي تم أعدادها على وفق احتياجات مستعملها في الوقت المناسب في ضوء التزام الوحدات الاقتصادية بالمعايير المحاسبية والتشريعات القانونية التي تحكم الممارسة العملية (المبجي ، 2014 ، 8) . أن المعايير المحاسبية ودقتها ووضوحها من شأنها أن تمنع الإدارة أن تستغل الثغرات في المبادئ المحاسبية في إدارة الأرباح مما يزيد من نوعية المعلومات في القوائم المالية حيث وجد أن الوحدات الاقتصادية التي تتبع التقارير المالية الدولية تمتاز تقاريرها المالية بجودة أرباح عالية (الجرجواي ، 2013 ، 83) ، ويرتبي (Ferdy et.al ., 2009 , 5) أن الالتزام بالأهداف والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية سيؤدي إلى معايير ذات جودة عالية وينعكس بدوره على تحسين نوعية المعلومة المالية المستعملة لأغراض صنع القرار (Ferdy , et. al ., 2009 , 5) فضلاً عن أن المعلومة النافعة هي كهدف اساسي للقوائم المالية حسب الإطار المفاهيمي المشترك وأن منفعة المعلومة من الأمور الجوهرية لدى مستعملي القوائم المالية لتحقيقها أهدافهم وتؤدي معايير التقارير المالية الدولية دوراً حاسماً في تحقيق الخصائص الأساسية المحاسبية (عادل ، 2014 ، 93)

يتضح أن انعكاس تطبيق وتبني معايير التقارير المالية الدولية على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية يظهر بشكل واضح خلال السنوات القليلة المنصرمة بسبب التعديلات الكثيرة التي طرأت على المعايير نفسها فهي أفضل من المعايير المعتمدة في أعداد القوائم المالية خلال فترة التسعينات والثمانينات من القرن المنصرم ، وخير دليل على ذلك التحسن الواضح في التقارير المالية بعد اعتماد معايير التقارير المالية الدولية وفسرت بالتحسن المصاحب لجودة الأرباح (Barth , et .al.,2008 , 79) فضلاً عن أن

(\*) هناك استعمال مترادف في أدبيات الفكر المحاسبي في التسمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية اوجودة المعلومة المحاسبية .



## رابعاً : مفهوم قيمة الوحدة الاقتصادية

من منظور الاستثمار تعرف القيمة بأنها السعر الذي يرغب المستثمر في دفعه مقابل أن يحصل على سهم (موجود) ، إذ تعتبر قيمة السهم العادي مقياساً لقيمة الوحدة ، وبحكم أن الأسهم العادية هي أدوات للاستثمار فإنها تحمل قيمة مختلفة ومن بين هذه القيم هي القيم الحقيقية للسهم والتي تتحدد على وفق وقائع معينة تتعلق بتوزيعات الأرباح المتوقعة ودرجة المخاطرة المرافقة لها التي تنعكس في معدل العائد المطلوب على الاستثمار في السهم العادي والتي من الممكن أن تختلف عن القيمة السوقية للسهم التي تعكس السعر الذي يباع فيه السهم فعلياً في السوق المالية (الهاشمي ، 1998 : 22) ، وإن أعداد القوائم المالية على وفق معايير التقارير المالية تعطي للشركات القدرة على الدخول في منافسة في الأسواق العالمية بحكم ان المستثمرين يرغبون في معرفة قيمة الشركات التي سيستثمرون بها لارتباط تبني معيار (IFRS) وتطبيقها بتحسين التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية المرتبطة بالأنشطة الفعلية ، بحكم انخفاض مخاطر عدم التأكد كما أكدتها إحدى الدراسات الاسترالية (Clare et.al.2014,29) ، فضلاً عن أن تطبيق (IFRS) تسهم في ارتفاع أسعار الأسهم وعواندها وجودة الأرباح معايير (Juile et al.,2012:19) وباتجاه آخر فإن معايير التقارير المالية تساهم في ارتفاع مستوى الإدارة المحاسبي . واستمرارية الوحدة بحكم أن المعايير الأنفة الذكر هي التي تعمل على تحسين نوعية المعلومة المحاسبية وبالتالي ينعكس هذا وبوضوح على جودة الإفصاح والقيمة المعلوماتية للتقارير . (الجرف ، 2012 : 13) .

### المحور الثالث

#### هيكلية الجانب التطبيقي

الاختبار الإحصائي لانعكاس تطبيق (IFRS) على عينة البحث واختبار فرضيات البحث

#### أ- عينة ومجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المتكون من (23) مصرفاً والمتداولة أسهمه فيه وقد تم استبعاد (11) مصرفاً من المجتمع بحكم كونها مصارف إسلامية ولها خصوصية في نشاطها وتعاملها المصرفي فهي تخضع لمعايير مختلفة في ممارستها المحاسبية وهي معايير المحاسبة الإسلامية (ايوفي) ، وعلى وفق ذلك فإن مجتمع البحث سيقصر على المصارف التجارية الخاصة وبالباغلة (12) مصرفاً

لم يختلف لفترة ما قبل التحول (IFRS) وبعدها وتم اختبار عينة البحث للمصارف التي تحولت وطبقت معايير (IFRS) في عام (2015 و 2016) وقد أسفر ذلك (ستة مصارف) طبقت التعليمات الصادرة من لدن البنك المركزي العراقي ذي العدد ((9-12 في 2016\1\4) لعام (2015) اختيارياً وطبقته إلزامياً لعام (2016) وهي المصارف (مصرف بغداد ومصرف بابل ومصرف الاتحاد العراقي ومصرف الائتمان العراقي ومصرف الخليج التجاري ومصرف الموصل للتنمية الاستثمار) وهي تمثل نسبة (55%) من إجمالي المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومن بين هذه المصارف الست هناك ثلاث مصارف طبقت المعايير بشكل متكامل للعام 2015 فضلاً عن عام 2016 وقد تم اختيار سنوات المقارنة لما قبل التحول وتطبيق معايير (IFRS) للسنوات (2008 ، 2010) وعلى وفق التقارير المالية المتاحة على موقع سوق العراق للأوراق المالية للسنوات الأربع ( www.isx-iq.net/isxportal/porta. ) .

#### ب. النماذج الإحصائية والأساليب المستخدمة

أن الهدف الرئيس للبحث هو اختبار انعكاس التحول إلى (IFRS) في القطاع المصرفي الخاص والمدرجة مصارفه في سوق العراق للأوراق المالية على (جودة المعلومة المحاسبية وقيمة المصارف من خلال المقارنة ما بين القوائم المالية بتحليلها وفق تحليل المحتوى (Content Analysis) لفترتين محاسبيتين الفترة الأولى هي التي تمثل فترة ما قبل التحول عامي (2008 و 2010) والفترة الأخرى فترة ما بعد التحول (2015 و 2016) وعلى وفق ذلك فإن متغيري البحث التابعين وهما (نوعية المعلومة المحاسبية وقيمة المصرف) والمتغير المستقل تطبيق معايير (IFRS).

#### ثانياً : اختبار فرضيات البحث وتفسير نتائجها

##### 1. اختبار فرضية البحث الأولى

أن تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في القطاع المصرفي يسهم في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية.

من خلال استقراء بعض أدبيات الفكر المحاسبي فإن هناك العديد من المداخل التي ولدت العديد من النماذج الرياضية التي تستخدم في قياس جودة المعلومة المحاسبية واعتمد البحث الحالي على مقياس ( Francis )

(etal,2006) وقد اجري على المقياس الأنف الذكر العديد من التعديلات من اجل الحصول على مقياس أكثر دقة والابتعاد عن حدوث قيم شاذة ممكن أن تؤثر في نتائج التحليل الإحصائي ، وأكدت نتائج العديد من البحوث والدراسات المحاسبية أن نموذج (Francis etal,2006) يعد من النماذج الأكثر دقة لقياس المصارف النوعية للمعلومة المحاسبية بحكم أن المقياس يستخدم (الاستحقاق المحاسبي الكلي) وان الخصائص النوعية من (الملائمة والاستمرارية) تتوافر في معلومات الاستحقاق المحاسبي (\*) ويمكن توضيح المقياس في أدناه:-

$$\frac{TCAj.t}{Assetsj.t} = \alpha o.j + B_{1j} \frac{CFOj.t - 1}{Assetsj.t} + B_{2j} \frac{CFOj.t}{Assetsj.t} + B_{3j} \frac{CFOj.t}{Assetsj.t} + \epsilon_{j,t}$$

TCAj.t = إجمالي المستحقات الحالية في السنة t والتي تحتسب كالآتي:-

$$TAj.t = \Delta CAj.t - \Delta CLj.t - \Delta Cashj.t + \Delta STDEBTj.t - DEPnj.t$$

حيث أن :-

$\Delta CAj$  = التغير في الأصول المتداولة بين السنة السابقة والحالية

$\Delta CLj$  = تمثل التغير في الخصوم المتداولة بين السنة السابقة والحالية

$\Delta^5 TDEBTj$  = تغير الدين في الخصوم المتداولة بين السنة السابقة والحالية

$DEPNj$  = مصروف الاندثار في السنة الحالية

$Assets$  = متوسط إجمالي الأصول في السنة السابقة والحالية

$CFot$  = التدفقات النقدية في الأنشطة التشغيلية في سنة t

$CFot - 1$  = التدفقات النقدية في الأنشطة التشغيلية للسنة الماضية

$CFot + 1$  = التدفقات النقدية من العمليات السنة القادمة.

وان النتائج المتوقعة لجودة المعلومة المحاسبية (QAI) في ظل أنموذج جودة الاستحقاق لمعدل (Francis etal,2006) هو علاقة معنوية.

علماً أن البيانات المعتمدة في تغذية المدخل لقياس الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية هي القوائم المالية للمصارف عينة البحث.

## 2. اختبار فرضية البحث الثانية

قيمة المصرف

تم الاعتماد على مقياس (\*) (Tobin's Q) لقياس قيمة الشركة والذي تم توظيفه لقياس (IFRS) أن كانت تؤثر تبنيها في قيمة المصرف المعدلة وعلى وفق صيغة (Chung & Pruitt,1994) وكالاتي :-

$$Tobin's Q = MVE + QS + DEbt) / TA$$

حيث أن :-

TQ، هي معادلة للحكم على قيمة المصرف فإذا كانت ( $Q < 1$ ) فإنه يدل على أن القيمة السوقية للمصرف أعلى من قيمة موجوداته وتعكس القيمة الجيدة والربحية العالية والعكس صحيح (\*\*)

حيث أن :-

MVE : هو حاصل ضرب سعر السهم في نهاية المدة بعدد الأسهم الاعتيادية المكتتب بها

PS : القيمة النقدية للأسهم الممتازة في المصرف

TA : القيمة الدفترية لمجموع الموجودات في المصرف

DEPT : قيمة المطلوبات قصيرة الأجل - قيمة الموجودات قصيرة الأجل + القيمة الدفترية للديون طويلة الأجل

علماً أن البيانات التي سيتم اعتمادها بتطبيق المدخل هي القوائم المالية للمصرف .

(\*) لمزيد من التفاصيل انظر

(Khansalar,2012:12) -

(Herly,2012:24) -

(\*) هي أسلوب يستخدم كمؤشر على أداء الشركات (قيمتها وتم إدخالها بواسطة العالم جيمس توبين (1969) وتعد من أفضل

مقاييس أداء الشركات ، ويمكن احتساب القيمة بسهولة بناءً على المعلومات المالية والمحاسبية المتاحة في القوائم المالية

(Chen & lee , 1995) ، (Griliches , 1981).

(\*\*) (Chang & Pruitt , 1994 :72-74)

المستحقات الطبيعية ، إذ تم احتساب قيمة المستحقات الكلية لعينة البحث للفترة من (2008 إلى 2010) واحتسابها أيضاً للأعوام (2015-2016) وكما في الجدول (1)

جدول (1)

المستحقات الكلية (المستحقات الطبيعية وغير الطبيعية) المحسوبة لعينة البحث للأعوام (2010-2008) و(2015-2016) (\*)

مصرف بغداد			
سنة	المستحقات الكلية (TACC)	المستحقات الطبيعية (ANCC)	المستحقات غير الطبيعية (ANACC)
2008	515501645358	253.847.781.000	261.653.864.358
2009	472061088920	199.158.512.920	272.902.579.000
2010	640093304	.92.860.512	547232792
2015	321512241	228996020	92516221
2016	557924223	327407223	230517000
مصرف الشرق الأوسط			
2008	104.467.088.808	57.949.061.815	46518026993
2009	181.132.832.740	172149795062	8.983.037.678
2010	547343749550	535.640.643.144	11.703.106.406
2015	750271490	500124201	250147289
2016	2551123	1500132	1050991
مصرف الاستثمار العراقي			
2008	55790402703	29930746836	25.859.655.867
2009	142592927549	127.612.334.549	14.980.593.000
2010	39.892.754.000	22280419541	17.612.334.459
2015	6312045	3296621	3015424
2016	1050118	1021017	29101

من الجدول السابق يتضح أن إجمالي (المستحقات غير الطبيعية ANACC) لعينة البحث للفترة (2008 - 2010) أشارت إلى ارتفاعها بعد أن تم احتسابها على وفق إجراء عملية طرح المستحقات الطبيعية من المستحقات الكلية ، مما يعطي مؤشر على انخفاض الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية . في حين اتجهت المستحقات غير الطبيعية إلى الانخفاض في السنوات (2015 - 2016) بتحول تلك المصارف إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية إلا أنه يلاحظ أن المستحقات غير الطبيعية قد انخفضت في عام (2016) بشكل أكبر من عام (2015) ويدل ذلك على أن التطبيق الفعلي لمعايير التقارير المالية الدولية كان في عام (2016) بشكل أكثر جدية وتوافر الخبرة للتطبيق . وبمقارنة المستحقات غير الطبيعية للأعوام (2008 - 2010) مع الأعوام (2015 - 2016) فإن هناك انخفاضاً واضحاً مما يعطي مؤشر أن انخفاض نوعية المعلومة المحاسبية (ارتفاع المستحقات غير الطبيعية) كان مرافقاً للأعوام (2008 - 2010) والتي لم يتم تطبيق فيها معايير التقارير المالية في القطاع المصرفي في البيئة العراقية .

2- مناقشة وتفسير اختبار الفرضية الأولى للبحث

لفرض اختبار الفرضية الأولى للبحث وتفسير العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة المعلومة المحاسبية تم الاستعانة برنامج (SPSS) لفرض إجراء تحليل الارتباط مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى وهي المتغيرات المؤثرة على المتغير التابع (الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية (المستحقات غير الطبيعية)) ولكنها لا تدخل في نطاق البحث الحالي لفرض ضبط العلاقة بين المتغيرين المستقل (تبني IFRS) والمتغير التابع (جودة المعلومة المحاسبية) وتم أخذ المتغيرات الضابطة وكالاتي :- (عمر المصرف (OL) ، حجم المصرف (SIEZ) ، الكثافة(\*) الرأسمالية (L) (Density)

(\*) حيث تم احتساب المستحقات الطبيعية (NACC) بعد تطبيق المعادلة الآتية:-

$$NACC = B_1(1/At-I) + B_2(DREV - DREC) + B_3(PPE)$$

حيث (ΔREV) هو التغيير في الإيراد و (ΔREC) التغيير في المدينين و (PPE) الموجودات الثابتة في حين (B<sub>3</sub>, B<sub>2</sub>, B<sub>1</sub>) معاملات المعادلة التي تم احتسابها لخمس سنوات وعلى وفق الآتي :-

$$TACC(At-I) = a - B_1(1/At-I) - B_2(ΔREV - ΔREC) | At - I - B_3(PPE/At-I) - e$$

(\*) الكثافة الرأسمالية يتم قياس كثافة رأس المال من خلال صافي القيمة الدفترية للمباني والآلات والمعدات إلى إجمالي الأصول (Francis et.al., 2004: 985).

$$QAI = \beta_0 + \beta_1(IFRS) + \beta_2 (old) + \beta_3 (Density) + \epsilon_{it}$$

QAI = جودة المعلومة المحاسبية ( المستحقات غير الطبيعية )  
 $\beta_0$  = قيمة الثابت في معادلة الانحدار  
 $\beta_1$  = معامل الانحدار المعامل (IFRS)  
 $(\beta_2 - \beta_3)$  = معاملات الانحدار للمتغيرات الضابطة  
 $\epsilon_{it}$ : الخطأ العشوائي

يوضح الجدول (2) نتائج تحليل الارتباط لغرض اختبار العلاقة بين أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة المعلومة المحاسبية ، حيث تشير النتائج إلى ظهور علاقة ارتباط معنوية قوية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة المعلومة المحاسبية وبلغ معامل الارتباط (0.829) ومستوى دلالة معنوية (0.000) فضلاً على أن الاختبار أظهر وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين جودة المعلومة المحاسبية وبعض المتغيرات الضابطة (كحجم المصرف ، حيث بلغ معامل الارتباط (0.294) وعمر المصرف (0.432) والكثافة الرأسمالية (0.250) وتحت مستوى دلالة معنوية (sig) 0.000.

### جدول (2)

تحليل نتائج الارتباط المتغيرات الفرضية الأولى للبحث

مقياس جودة المعلومات	تبنى IFRS	حجم المصرف	عمر المصرف	كثافة الرأسمالية
المستحقات غير الطبيعية	0.829	0.294	0.432	0.250
عن مستوى دلالة معنوية (sig) 0.000				

ثانياً : اختبار أثر تبني معايير التقارير المالية على جودة المعلومة المحاسبية

لغرض اختبار أثر تبني معايير (IFRS) على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية فضلاً عن المتغيرات الأخرى لأنموذج البحث ثم اعتماد تحليل النتائج الانحدار الخطي المتعدد للتفسير اختبار أثر المتغيرين (المستقل والتابع) وأشارت النتائج إلى أن قيمة (P.Value) تساوي (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير إلى وجود تأثير معنوي ، حيث بلغ معامل التحديد ( $R^2$ ) المعدل (Adj) = 0.897 أي أن الأنموذج ذو قيمة تفسيرية وبنسبة (89.7%) أن تبني المعايير (IFRS) يساهم في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية وأن (9.9%) من الأنموذج يعزى إلى المتغيرات الأخرى وعلية يمكن قبول الفرضية الأولى للبحث وعلى وفق نتائج الجدول (3) ويمكن تمثيل أنموذج انحدار الفرضية الأولى كالآتي:-

$$QAI = 4.341 + 2.341(IFRS) + 8.199(old) + 7.177(SIZE) + 0.032(Density)$$

### جدول (3)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد الفرضية الأولى

متغيرات	معاملات الانحدار ( $\beta$ )	معاملات الانحدار الأساسية ( $\beta$ )	الخطأ المعياري Std. Error
IFRS	2.341	0.0731	0.042
Old	8.199	0.001	0.01
SIZE	7.177	0.072	0.000
Density	0.032	0.021	0.024
معامل التحديد $R^2$ = 0.897 = Adj $R^2$			
معامل التحديد $R^2$ = 0.831 =			
معامل الارتباط المتعدد R = 0.891 =			
قيمة (F) المستخرجة = 91.31 =			
F-sig = (0.000) =			
Constant	4.371	---	0.413

ثالثاً : اختبار فرضية البحث الثاني والتي تنص على أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يؤثر على قيمة المصرف المتبني للمعايير .

لغرض اختبار الفرضية الأتفة الذكر تم تحليل الارتباط ، وأسفرت النتائج وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين المتغيرين التنبئي والقيمة حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.341) وبمستوى معنوية (0.000) فضلاً عن علاقة الارتباط من المتغيرين الأخرى (عمر المصرف ، حجم المصرف ) وعلى التوالي (0.132) ، (0.401) وبنفس مستوى المعنوية (0.000) في حين أظهرت النتائج أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين الكثافة الرأسمالية وقيمة المصرف حيث كان معامل الارتباط (- 0.266) وبمستوى دلالة معنوية (0.000) وكما في الجدول (4)

## جدول (4)

تحليل نتائج الارتباط لمتغيرات الفرضية الثانية للبحث

قيمة المصرف TQ	تبنى IFRS	حجم المصرف	عمر المصرف	كثافة الراسمالية
0.111	0.341	0.132	0.901	0.266
تحت مستوى دلالة معنوية 0.000 (sig)				

يوضح الجدول (4) تحليل نتائج الانحدار المتعدد لقياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على قيمة المصرف حيث أظهرت قيمة (R<sup>2</sup>) بأنها (980) ، وهو يعكس القيمة التفسيرية ، حيث أن تبني المعايير يفسر (98%) من ازدياد قيمة المصرف ، وبما أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (92.428) وهذا يدل على أن قيمة النموذج عالية ويشير على وجود تأثير معنوي وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

## جدول (5)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لفرضية البحث الثانية

متغيرات	معاملات الانحدار (β)	معاملات الانحدار الأساسية (β)	الخطأ المعياري	Std. Error
IFRS	0.402	0.121	0.80	0.80
Old	6.481	0.008	0.001	0.001
SIZE	0.203	0.040	0.061	0.061
Density	- 0.261	- 0.631	0.023	0.023
معامل التحديد R <sup>2</sup> Adj = 0.982				
معامل التحديد R <sup>2</sup> = 0.99				
معامل الارتباط المتعدد R = 0.89				
قيمة (F) المستخرجة = 91.31				
F-sig = (0.000)				
Constant	4.136	---	0.401	0.401

وعلى وفق ما تقدم سابقاً يمكن تمثيل نموذج الانحدار لفرضية البحث الثانية بالاتي :-

$$TQ = 4.136 + 0.402(IFRS) + 6.481(old) + 0.203(SIZE) - 0.261(Density)$$

## الاستنتاجات والتوصيات

## 1- الاستنتاجات

- خرج البحث بجملة من الاستنتاجات من أبرزها :-
1. البيئة العراقية الواعدة التطور أخذت على عاتقها التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية في القطاع المصرفي الخاص وعلى وفق التعليمات الصادرة من لدن البنك المركزي العراقي لمواكبة التطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية الدولية مما يجعل مخرجات التقارير المالية المعدة في القطاع الآف الذكر قادر على توفير المعلومات المحاسبية ذات الجودة .
  2. اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في بنات مختلفة من حيث أن هناك علاقة معنوية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وقيمة الوحدة الاقتصادية ومنها دراسة ( الزمر ، 2012 ) (المليجي ، 2014) و ( Fatima & Foote , 2012 ) .
  3. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة ومعنوية موجبة بين تبني معايير التقارير المالية وجود المعلومة المحاسبية حيث أظهرت النتائج انخفاض الاستحقاقات غير الطبيعية للأعوام التي تم فيها تبني معايير التقارير المالية الدولية (2015 - 2016) مقارنة بالأعوام (2008 - 2009 - 2010) التي كان الاعتماد على القواعد المحلية التي نظمت الممارسات المحاسبية في قطاع المصارف .
  4. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة على قيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تحولت إلى تبني معايير التقارير المالية الدولية وكما أظهرتها النتائج في ملحق (1) حيث ازدادت قيمة (Tobins Q) للأعوام (2015- 2016) عما كانت عليه في الأعوام (2008- 2010) قبل تبني معايير التقارير المالية الدولية .

## 2- التوصيات

- خرج البحث بجملة من التوصيات من أبرزها :-
1. الدعوة الجادة من قبل الجهات والجامع والهيئات المهنية في البيئة العراقية إلى إلزامية تبني معايير التقارير المالية الدولية لكافة القطاعات (الشركات) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
  - بناء منظومة متكاملة للتدريب على تبني معايير التقارير المالية الدولية تضم المختصين من الجانب المهني والأكاديمي في البيئة العراقية لتزويد العاملين في القطاعات كافة مهارات التعامل مع تفسيرات والمعالجات المحاسبية الخاصة بالمعايير الدولية .

## المصادر

### أولاً : العربية

#### أ- الكتب

- 1- الجعارات، خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية (2006)، دار اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 2- العبد الله، رياض جاسم، نظرية محاسبية، مترجم (كام فيرنن)، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، (2000).
- 3- الججاوي ،طلال محمد والعبدي،رافد،2016، المعلومة المحاسبية وجودتها من وجهة نظر معديها ومستخدميها، الطبعة الاولى ،دار الايام للنشر والتوزيع عمان،الاردن .
- 4- الهاشمي، مصطفى اسماعيل، (1998)، " اثر التضخم في التمويل والاستثمار وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة – دراسة تطبيقية على عينة من شركات القطاع الصناعي " ، رسالة ماجستير غير منشورة في ادارة الاعمال – جامعة بغداد.
- 5- الجرف، ياسر احمد، (2012)،"اهمية توافق معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية مع معايير المحاسبة الدولية" ، اطار مقترح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الثاني، المجلد التاسع والاربعون، يوليو، ص ص 199 – 243
- 6- حمدان، علاء، (2012)، "اثر التحفظ المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية"، مجلة العلوم الادارية، جامعة البحرين، المجلد (38) ، العدد (2)، ص ص 415 – 417
- 7- حماد- طارق عبد العال- 2006 - دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية
- 8- الدولية الحديثة – الدار الجامعية – الإسكندرية
- 9- شنوف، شعيب، (2008)، محاسبة المؤسسة طبقاً للمحاسبة الدولية ،مكتبة الشركة الجزائرية،الجزائر.

### ثانياً : الدوريات والمؤتمرات

- 1- احمد- ريا برهان ومحمود وغازي عثمان -2009 (إمكانية تطوير النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية في ضوء معايير المحاسبة الدولية -تتمية الرافدين –العدد 95 العدد31.
- 2- ابو المعاطي – منى حسن-2014- اثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية على تعزيز كفاءة استثمار راس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحث مقدم للمؤتمر.
- 3- الأكاديمي والمهني السنوي الخامس بعنوان المحاسبة في عالم متغير المنعقد في رحاب كلية التجارة جامعة القاهرة 1-35 .
- 4- التميمي-بتول يونس -2009-مدى التزام المصارف العراقية بضوابط الإفصاح وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية والمحلية والقوانين ذات العلاقة- رسالة ماجستير علوم في المحاسبة مقدم الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد .
- 5- عادل- بو جنيب-2014-دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية –رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة قسطنطينية كلية العلوم الاقتصادية – الجزائر .
- 6- الكسب –علي إبراهيم -2004-المعلومات المحاسبية اللازمة لاعتماد أسلوب التحسين المستمر-رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل .
- 7- عماد –سعيد- 2012- دراسة تطبيقية لأثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير – المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – كلية التجارة – جامعة عين شمس- العدد الرابع – المجلد الثالث – أكتوبر.
- 8- مليجي، مجدي مليحي عبد الحكيم، (2014)، " اثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الاعمال السعودية – دراسة تطبيقية نظرية، مجلة ص ص- 50 .

### المصادر الاجنبية

- 1- Clark, Wang, (2014). (Accounting standards Harmonization and Financial statement comparability Evidence from Transnational Information Transfer, (Journal of Accounting Research) pp: 1-38
- 2- Donna, Street, (2012) "IFRS in the United States: if, When and How Australian Accounting Review, Vol 23, pp 208- 215
- 3- Francis, Lafond, Schipper and Olsson, f., (2004), (Costs of Equity and Earnings Attributes), The Accounting Review, Vol 79, NO 4 , pp 967-1010
- 4- 4-FERDY.VAN-Bram.gcr, 2009 (quality of financial reporting measuring qualitative characteristic- working paper center for economic
- 5- Gassen, S., C. and Shellhorn,K., (2006), (IFRS Adoption in the United Kingdom : Effects on Accounting Numbers and Relevance). Advances in Accounting, Vol.2. NO. 26, pp: 304 – 312.
- 6- International Accounting Standard Board (IASB), 2001, Available at://www.ias.com/en/ standards/ standards.
- 7- Jara, E. G, A. C, Ebrero& Zapata, R. (2011), (Effect of International Financial Reporting & Accounting), Vol.2 NO.9. pp 176-196.
- 8- 8-Jarae.B. r. , Zapata, 2011, Effect Of International Financial Reporting Standard On Financial Information Quality –Journal Of- Financial- Reporting And Accounting- pp-9-
- 9- Juile cotter, Tarca, Ann, (2012) (IFRS Adoption and Analysts Earnings Forecasts = Australian Evidence, (Accounting and Finance), Vol.52, No.3 pp 391-418.

- 10- Neslinan, Ozkan, Singer, Z, and you H., (2012). (Mandatory IFRS Adoption and the contractual usefulness of accounting information in Executive compensation journal of Accounting Research, Vol. 2, Sep.(1), pp 1071-1103.
- 11- 11-Topazio.n.200Onvevgence Of Accounting Standard Topic –Gateway Service No.04 p.02-Retvievev From <http://ww-cimag/com> .

### الملاحق

#### ملحق (1)

جدول قياس (Tobins Q) قيم q للمصارف عينة البحث للمدة (2010 – 2008) و (2015 -2016)

اسم المصرف	2008	2009	2010	2015	2016
بغداد	0.235	0.227	0.264	1.412	1.458
الشرق الأوسط	0.101	0.231	0.506	0.912	1.104
الاستثمار العراقي	0.176	0.787	0.268	1.151	1.475